الدراسات والأبحاث

Research Papers | الدراسات والأبحاث

التكامل المعرفي في التراث العربي: النحو والبلاغة أنموذجًا

Epistemological complementation in the Arabic tradition: Grammar and rhetoric as examples

عادل البقالي | Adil El Baqali [١]
ومصطفى العادل | Mustapha El Adel [٢]

(١) باحث في النحو والبلاغة، كلية اللغة العربية، جامعة القاضي عياض، مراكش، المغرب.
الإيميل: elbaqaliadil@gmail.com

(٢) باحث في اللسانيات العامة، كلية الآداب، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب.
الإيميل: mustaphaeladel123@gmail.com

ملخص البحث:

نروم من وراء هذا البحث التنبيه إلى قضية التكامل المعرفي، والتداخل بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، سواء التكامل والتداخل بين المعارف والعلوم الإنسانية في عموميتها، أو التكامل والتداخل بين العلوم المنطوية تحت علم واحد كما هو الشأن بالنسبة لعلوم اللغة، أو ما يطلق عليه في اللسانيات الحديثة بالمستويات اللسانية. وتفترض الدراسة أن التكامل المعرفي والتداخل بين العلوم في التراث العرب الإسلامي مستمد من الوحي، ومن وحدانية الخالق، وأن التدكيك والتفكيك اللذين عرفتهما العلوم في العالم المعاصر أفقد الإنسان القراءة الكونية والشمولية للعالم والإنسان، وأن التخصص إنما نبع مع الحداثة الغربية وتأثر الأمة الإسلامية بها وتقليدها والابتعاد عن ماضي أجدادها وحضارتها. وقد اخترنا تقسيم هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. خصصنا المبحث الأول للحديث عن التكامل والتداخل بين المعارف والعلوم في التراث العربي، وعلاقة ذلك بقضية موسوعية العلماء، إضافة إلى التكامل بين المستويات اللغوية في التراث اللغوي العربي. أما المبحث الثاني فقد مثلنا لهذا التكامل اللغوي بعلمي النحو والبلاغة، واتخذنا عبد القاهر الجرجاني أنموذجًا؛ من خلال الاشتغال على قضية التقديم والتأخير في كتابه (دلائل الإعجاز)، حيث أدرك تكاملية العلاقة بين وظيفة علم النحو وعلم البلاغة، فسعى إلى المزج بين الوظيفتين. أما الخاتمة فقد جعلناها خلاصات ونتائج لأهم ما توصل إليه البحث.

الكلمات المفاتيح: التكامل المعرفي - التداخل بين العلوم - التراث العربي - علوم اللغة

Abstract

This research paper aims at raising awareness and shedding light on the concept of cognitive complementarity and the overlap between the sciences in the Arab-Islamic heritage. It traces not only the complementarity and the overlap between knowledge and the human sciences in their generality, but it also casts light on the complementarity and overlap between the sciences that are included in one science, namely language sciences. In modern linguistics, it is named "the linguistic levels". The study assumes that the cognitive complementarity and overlap between the sciences in the Arab-Islamic heritage derives from revelation and from the oneness of the Creator, and that deconstruction and dismantlement which the sciences have known in the contemporary world have made mankind lose the universal and comprehensive reading of the world and mankind. In addition, the specialization has appeared in the western modernity. Consequently, this has affected Islamic nation through imitation and leaving their ancestors' past and civilization. This research is divided into an introduction, two chapters and conclusion. The first topic is devoted to the complementarity and overlap between knowledge and science in the Arab world, its relationship with the issue of scholar's encyclopedia, in addition to the complementarity between linguistic levels in the Arab linguistic heritage. As for the second topic, we presented this linguistic integration in the sciences of grammar and rhetoric, and we took Abd al-Qaher al-Jarjani as a model. By working on the issue of "Hysteron-proteron" in his book (Evidnces of Miracles), he discovered the complementarity of the relationship between the function of grammar and rhetoric. He sought to combine the two functions. With respect to conclusion, it is a set of summaries and outcomes of the research.

Key words: cognitive Complementarity, overlap between the sciences, Arab heritage and language sciences

مقدمة:

يصاب المتأمل في نسق العلوم وانتظامها في التراث العربي بما يشبه الصدمة، خاصة إذا استهوته المناهج الحديثة

والنظريات اللسانية الغربية ردحًا من الزمن، حيث يتّبع المسالك الضيقة في التخصص وتخصص التخصص حتى إذا فقد معنى العلمية في البحث وشعر بالاصطدام، استفاق فأدرك أن الطريق الحديثة في التعاطي مع المعارف لا توصله إلى بر السلام ولا تنجيه من السير المتعب دون وجهة.

للعلوم في التاريخ الإسلامي فلسفة خاصة، ومنطق فكري خاص، ومرجعية معرفية محددة، لا يسلم الجاهل بها؛ الساعي إلى مواصلة السير على نهجها دون الرجوع إليها، ودون النظر إلى العلوم والمعارف المستوردة نظرة نقدية لا تقديسية إسقاطية. ولعل قضية التكامل المعرفي بين العلوم في التراث العربي من أهم هذه القضايا الفكرية المنهجية، حيث إنها ترتبط بالنشاط الفكري والممارسة البحثية، وطرق التعامل مع الأفكار[٣].

ولقد تم التعاطي مع المعارف الإسلامية بعد النهضة الأوروبية بأسلوب التقزيم والتفريع، ونهج أسلوب التفكيك والتدكيك تأثرًا بما جاءت به اللسانيات الحديثة والعلوم المعاصرة في الغرب؛ حيث مالت إلى الفصل والتجزؤ، وهو ما أفقد المعارف الإسلامية الحديثة علميتها وأصالتها. وبقي الحال كذلك طيلة القرون الأخيرة لا ينتج جديدًا، ولا يقدم معرفة حقيقية متكاملة، ولا نتائج حديثة ومواكبة لما يعرفه العالم من تطورات سريعة وتغيرات جذرية. حيث انتشر التخصص، وصار المتخصص في مجال وعلم واحد يبحث بدوره لتجزؤ تخصصه إلى فروع أطلق عليها بعد عجزه عن الفهم وميله إلى الكسل: علومًا مستقلة. وهكذا تشجّرت المعارف مصاحبة لتشجّر وموسوعية العلماء، فكان العالم الإسلامي القديم بمثابة الجذر، وكان العلماء المحدثون المتأثرون بالتخصص بمثابة الفروع بل الأوراق.

لقد قادتنا إشكالية التخصص اليوم، وما أدت إليه من تفكيك وتجزؤ للعلوم، وتدكيك أفقد الإنسان المعاصر النظرة الشمولية والكونية للعالم والإنسان والأشياء، بعدما كان العالم وحدة ينظر إليها العقل الإنساني على أنها صورة للخالق؛ مبدع الكون وصانعه، ينظر إليها ويسير في الأرض تدبرًا وتعبدًا.

ولقد تفرعت عن هذه الإشكالية أسئلة عدة تلخص في مجملها معاناة العلماء والباحثين اليوم من قصور في النظر، وعجز في الفهم العميق للوجود، لما غاب عنهم من أدوات النظر التي كان يمتلكها العلماء الموسوعيون زمن تكامل العلوم وتداخلها.

(٣) ملكاوي فتحي حسن، منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨١، ط٢، ٢٠١٦، ص٢٥

ولعل حالنا اليوم أشبه بمن وجد نفسه في غابة فدخلها وصعد شجرة، فجلس على فرع منها يتأمل الأوراق الصغيرة، وتستهويه الورقة الواحدة فيتأمل في خطوطها السميكة وجمال لونها... ضاع البحث، وغابت الغابة بكامل شساعتها عن الأذهان. فأنى لهذا الإنسان أن يعرف أن الغابة أشجار وأحجار وحيوانات ومياه وعصافير... وأنى له أن يعرف أن هذه المكونات تتكامل فيما بينها وتتداخل، ويحيا بعضها على حساب البعض الآخر.

هكذا بدأ التخصص في العلوم، حيث كانت وحدة متكاملة كلها تخدم الغاية الكبرى: طلب وجه الله ومعرفة الله، ثم تفرعت إلى علوم آلة وعلوم غاية، وعلوم نظرية وعلوم تطبيقية، ثم علوم حقة وعلوم إنسانية، وغيرها من عشرات الثنائيات الواردة في كتب تاريخ العلوم وفلسفتها. ثم تفرعت الفروع وفروع الفروع، حتى أصبح الباحث والدكتور وغيرهما من الأسماء المفخمة متخصصًا في حرف وصوت من حروف وأصوات اللساني العربي، لا يعرف عن باقي الأصوات شيئًا، فأنى له أن يعرف علوم اللغة مجتمعة، وأنى له أن يعرف أن اللغة إنما هي جزء من وحدة تتكامل في إطارها كل العلوم وتتداخل.

ولدراسة مختلف هذه الإشكاليات اخترنا تقسيم هذا البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة. خصصنا المبحث الأول للحديث عن التكامل والتداخل بين المعارف والعلوم في التراث العربي، وعلاقة ذلك بقضية موسوعية العلماء، إضافة إلى التكامل بين المستويات اللغوية في التراث اللغوي العربي. أما المبحث الثاني فقد مثلنا لهذا التكامل اللغوي بعلمي النحو والبلاغة، واتخذنا عبد القاهر الجرجاني أنموذجًا؛ من خلال الاشتغال على قضية التقديم والتأخير في كتابه (دلائل الإعجاز)، حيث أدرك تكاملية العلاقة بين وظيفة علم النحو وعلم البلاغة، فسعى إلى المزج بين الوظيفتين. أما الخاتمة فقد جعلناها خلاصات ونتائج لأهم ما توصل إليه البحث. آملين أن يكون هذا العمل بداية لنا في مسيرة البحث في قضية تكامل المعارف، وأن يثير اهتمام الباحثين بهذا المجال.

المبحث الأول:
التكامل المعرفي بين العلوم في التراث العربي

المحور الأول:
التكامل المعرفي بين العلوم وموسوعية العلماء

لقد بدأت اليوم بوادر الحياة في العالم الإسلامي فكان من الضروري إعادة النظر في طريقة التعاطي مع المعارف والعلوم، إذ الفلاح الذي تنشده الأمة الإسلامية اليوم رهين بفهم جديد ونظرة تجديدية لقراءة تاريخ العلوم وأنساقها المعرفية؛ التي يمكن أن تكون ثمرة عمل ابستمولوجي باعتبار الابستمولوجيا «علم العلوم أو الدراسة النقدية للعلوم»[٤]، ونظرًا

(٤) الجابري محمد عابد، مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط٨، ص١٨.

لاهتمامها أيضًا «بتطور العلوم ومفاهيمها وطرق التفكير العلمية، وما ينشأ عن ذلك من قيام نظريات معرفية جديدة»[٥].

إن التكامل المعرفي إطار مرجعي للمنهجية الإسلامية، «وهو تكامل منهجي شامل في مصادر المعرفة، وفي أدوات المعرفة، وهو أيضًا تكامل بين الأدوات والمصادر، ويقوم التكامل المعرفي على أساس الفطرة والضرورة»[٦]. وهذا التكامل إنما يستمد مصدره من وحدة الهدف الذي نشأت هذه العلوم والمعارف كلها من أجله وهو خدمة النص القرآني وفهمه تقربًا إلى الله وطلبًا لنيل رضاه واستعدادًا للقائه.

إن استحضار المصير وما بعد الموت كان من العناصر الرئيسة في توجيه العلوم وتأسيسها، حيث إن هذه العلوم وجدت لخدمة الدين، ولعل حديث العلماء على التقسيم الثنائي بين علوم الآلة وعلوم الغاية، وبين علوم الرواية وعلوم الدراية لخير دليل على وحدة المصدر والوسائل والغايات، رغم التقسيم الوظيفي بين بعض العلوم، ورغم التصنيف الذي كان صورة من صور الازدهار الحضاري والعلمي في الحضارة العربية القديمة. يقول ملكاوي: «وفي سياق الخطاب الإسلامي المتعلق بوحدة العلوم، تحدث كثير من العلماء المسلمين في الماضي على ضرورة المحافظة على وحدة العلوم والمعارف، بحكم ارتباطها جميعها بمصدرها الواحد، وهو الله سبحانه، سواء أكانت وحيًا أوحى الله بها للإنسان بأساليب الوحي المعروفة، أم يسر للإنسان اكتشافها وتطويرها واكتسابها بأساليب البحث والسعي والنظر، ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى جهود الغزالي وابن رشد وابن تيمية»[٧].

ويمكن أن نمثل لهذا الفهم العلمي بنصوص من التراث العربي الإسلامي، سواء عند المتقدمين أو المتأخرين. فمن المتقدمين على سبيل المثال لا الحصر ما أورده المبرد في قوله: «وأفضل ما قصد له من العلوم كتاب الله -جل ذكره- والمعرفة بما حل فيه من حلاله وحرامه وأحكامه. وإعراب لفظه وتفسير غريبه (...) وأفضل العلوم بعدُ علم اللغة وإعراب الكلام، فإن بذلك يقرأ القرآن، وعليه تروى الأخبار والأشعار، وبه يزين المرء كتابه ويحلي لفظه»[٨]. ومنه كذلك قول ابن الأنباري: «إن من أشرف العلم منزلة وأرفعه درجة، وأعلاه رتبة، معرفة معاني الكلام الذي يستعمله الناس في صلواتهم ودعائهم وتشجيعهم (...) في كتابي هذا، إن شاء الله، معاني ذلك كله، ليكون المصلي إذا نظر فيه، عالمًا بمعنى الكلام الذي يتقرب به إلى خالقه، ويكون الداعي فهمًا بالشيء يسأله ربه، ويكون المسبح عارفًا بما يعظم به سيده»[٩].

(٥) ملكاوي فتحي حسن، منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، ص٤٢.

(٦) المرجع نفسه، ص١١.

(٧) المرجع نفسه ص٣٠.

(٨) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م، ص٤.

(٩) الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص٣.

أما المتأخرون فقد اقتصرنا على الشيخ الطنطاوي باعتباره أنموذجًا فريدًا، من حيث السير على خطى المتقدمين. يقول الطنطاوي وهو يجعل الإيمان شرطًا في العالم الذي يؤخذ منه العلم: «إن هذا العلم دين فعلينا أن ننظر عمن نأخذ ديننا، وألا نأخذ العلم إلا عن رجل نثق بدينه كما نثق بعلمه. ونطمئن إلى إيمانه كما نطمئن إلى منطقه، فإن لم يكن إلا العلم والمنطق، لم ينفعاه عند الله شيئًا»[١٠].

يأتي هذا الكلام بعد وصف الطنطاوي لحاله في طلب العلم في الأزهر، وحال الناس في طلبهم للعلم دون أن يفصل ذلك عن الله تعالى والدين الإسلامي، باعتبارهما الغاية الأولى لطلب العلم. قال الطنطاوي: «لزمت عالمًا أزهريًّا متفننًا، فكنت أنصرف من المدرسة فأراجع دروسها على عجل... فأقعد مع الطلبة ننتظره حتى يفرغ من صلاته (...) منا تلميذ المدرسة، ومنا التاجر ومن الموظف ومنا الشاب ومنا الكهل، وما يبتغي أحد منا بالعلم، دنيا، ما نبتغي إلا العلم وحده لنعرف به الحلال من الحرام، نرى طلبه علينا فرضًا، وتحصيله عبادة، فكنا نجد في المطالعة لذة، وفي الحفظ مسرة، وفي التعب راحة، فنطالع الدرس قبل أن نقرأه، ونحقق مسائله ونحفظ شواهده ونفتش عن الشروح له والحواشي عليه»[١١].

إن وحدة المصدر، ووحدة الغاية والهدف تكسر الحواجز بين العلوم. «وحركة العلم عبر التاريخ كانت متداخلة إلى حدود الاتحاد، وكانت التخصصات متعاونة (...) فتداخل المعارف ليس مجرد لقاء عابر بين مختصين في حقول معرفية متنوعة، يتحدثون جماعة عن موضوع ما! ولكنه عملية دمج مسالك المعرفة في مسلك واحد متداخل، يوفر القدرة على التفسير الكلي للكون وظواهره المختلفة»[١٢]. وفي السياق الإسلامي هو سبيل للوصول إلى عظمة الخالق، التي تستوجب بدورها عبادته جل وعلا حق العبادة، والتقرب إليه، وطلب وجهه ونيل رضاه.

لقد كتب همام محمد كتابًا في غاية الأهمية وسمه بـ(تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم)، صدر عن مركز نماء للبحوث والدراسات في لبنان سنة ٢٠١٧، في طبعته الأولى. وقد سعى الكاتب إلى «دراسة ما ينشأ بين العلوم من تداخل وتفاعل، من منطلق أن التاريخ كان ملتقى للعلوم والمعارف. برغم وجود لحظات قد يضعف فيها الاندماج والتفاعل بين العلوم؛ لأسباب علمية أو أخرى فكرية واجتماعية، ولكن تبقى العلاقات المتبادلة بين العلوم، من خلال ما يتشكل بينها من روابط»[١٣]. وقد خصص همام في دراسته محورًا قيمًا للحديث عن قضية التداخل المعرفي بين العلوم ممثلًا لذلك

(١٠) الطنطاوي علي، في سبيل الإصلاح، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، ط١-١٩٥٩م، ط٤-١٩٩٦م، ص٣٦

(١١) المرجع نفسه، ص٢٢.

(١٢) همام محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، مركز نماء للبحوث والدراسات، دراسات فكرية (٩)، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١٨م، ص١٥٥.

(١٣) المرجع نفسه، ص٩.

بنماذج من قبيل الفلسفة وتداخلات علمي الاجتماع والتاريخ، وعلمي اللغة واللسانيات والجغرافيا والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية وعلم البيئة الإيكولوجيا، ليخلص إلى أن التداخل هو «العملة الصعبة التي تحتاج إليها المعارف والعلوم، وكذا فروعها الأكثر تخصصًا، من أجل الاستمرار في مسيرة التقدم، وتطوير المفاهيم وتجديد المنهج، وتعميق النظريات، وخلق شروط أفضل لإبداع أنفع»[١٤].

ويرتبط التكامل المعرفي بالرؤية الإسلامية للعالم حسب ملكاوي، حيث مكنت العقل المسلم من تطوير الفهم السليم للكون والحياة والإنسان؛ التي تتحدد في قضايا يمكن الإشارة إليها كالآتي[١٥]:

- النظرة الشاملة للعالم: التي تأخذ جميع الأجزاء والعناصر والمكونات والنظم بالحسبان.
- الرؤية الشاملة لحقائق الأشياء، باعتبارها قواعد وأطر مرجعية للفكر والسلوك ضمن نظام القيم العام للمجتمع.
- صورة يدرك فيها العقل الإنساني دقائق الكون والحياة والإنسان
- الإجابة عن الأسئلة الوجودية والمعرفية والقيمية بخصوص هذه الحقائق والعلاقات بينها.

ومما ينبغي التنبيه إليه هو أن هذا التكامل والتداخل بين العلوم والمعارف ما كان ينبغي أن يكون له وجود فعلي فيما بين العلوم لولا أن استقر في أذهان وعقول العلماء المسلمين (الموسوعيين).

وموسوعية العالم تكون إما في تآليفه المنطوية تحت مجالات مختلفة وعلوم متعددة كالعلوم الحقة والعلوم الإنسانية وعلوم الدين. وإما في استحضاره لهذا التداخل وأدق التفاصيل المتعلقة بعلم من العلوم أثناء تأليفه في علم معين.

أما الحقيقة الأولى فيمكن النظر فيما تركه الرازي وابن رشد وابن سينا وجابر ابن حيان وصولًا إلى ابن خلدون وغيرهم. أما الحقيقة الثانية فيمكن أن نمثل لها ببعض النماذج من تصانيف التراث العربي الإسلامي، من ذلك قول ابن قتيبة في أدب الكاتب: «وليست كتبنا هذه لمن لم يتعلق من الإنسانية إلا بالجسم، ومن الكتابة إلا بالاسم، ولم يتقدم من الأداة إلا بالقلم والدواة، ولكنها لمن شدا شيئًا من الإعراب، فعرف الصدر والمصدر، والحال والظرف، وشيئًا من التصاريف والأبنية، وانقلاب الباء عن الواو، والألف عن الياء، وأشباه ذلك.

ولا بد له -مع كتبنا هذه- من النظر في الأشكال لمساحة الأرضين، حتى يعرف المثلث القائم الزاوية، والمثلث الحادّ، والمثلث المنفرج، ومساقط الأحجار، والمربعات المختلفات، القِسيّ والمدورات، والعمودين، ويمتحن

(١٤) همام محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، ص١٤٣.

(١٥) ملكاوي فتحي حسن، منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، ص٤١-٤٢.

معرفته بالعمل في الأرضين لا في الدفاتر، فإن المُخبر ليس كالمُعَاين، وكانت العجم تقول: (من لم يكن عالمًا بإجراء المياه، وحفر فرض المشارب وردم المهاوي، ومجاري الأيام في الزيادة والنقص، ودوران الشمس، ومطالع النجوم، وحال القمر في استهلاله وأفعاله، ووزن الموازين، ودرع المثلث والمربع والمختلف الزوايا، ونصب القناطر والجسور والدوالي والنواعير على المياه، وحال أدوات الصناع ودقائق الحساب كان ناقصًا في حال كتابته.

ولا بد له من النظر في جمل الفقه، ومعرفه أصوله: من حديث رسول الله ﷺ وصحابته ﷺ، كقوله البينة على المدّعي واليمين على المدعى عليه، (...) ولا بد له مع ذلك من مدارسة أخبار الناس، وتحفظ عيون الحديث، ليدخلها في تضاعيف سطوره ممثلًا إذا كتب، ويصل بها كلامه إذا حاور»[١٦].

إن هذا النص ينم عن تكامل المعارف في ذهن ابن قتيبة، وقد جمع هذا النص بين علوم اللغة والأدب، والجغرافيا وعلوم الأرض، والهندسة، والفلك، والفيزياء، والكيمياء، والعلوم الشرعية.

ومن جهة أخرى يقول ابن الأثير: «موضوع كل علم هو الشيء الذي يسأل فيه عن أحواله التي تعرض لذاته فموضوع الفقه هو أحوال المكلفين، والفقيه يسأل عن أحوالها التي تعرض لها من الفرضية والاستحباب، والحل والحرمة، والندب والإباحة، وغير ذلك. وموضوع الطب هو بدن الإنسان، والطبيب يُسأل عن أحواله التي تعرض له من صحته وسقمه. وموضوع الحساب هو الأعداد، والحاسب يُسأل عن أحوالها التي تعرض لها من الضرب والقسمة والنسبة وغير ذلك. وموضوع النحو هو الألفاظ والمعاني، والنحوي يُسأل عن أحوالهما في الدلالة من جهة الأوضاع اللغوية. وكذلك يجري الحكم في كل علم من العلوم. وبهذا الضابط انفرد كل علم برأسه ولم يختلط بغيره»[١٧]، ليدل بدوره عن حضور مختلف العلوم وتداخلها وتكاملها في ذهنه، إذ يستعصي تحديد موضوع العلم إلا على من اطلع على العلم، وأخذ حظًّا وافرًا.

نخلص من خلال ما سبق إلى ما ميز العلوم في الثقافة الإسلامية من تكامل وتداخل وترابط وتواصل؛ الناتجة عن عقلية العالم الموسوعي، حيث تأتي هذه العلوم كلها من المصدر الإلهي، مما يشكل عند هؤلاء العلماء الأساس المشترك لتكامل المعرفة ووحدتها[١٨]، وخدمتها للغاية الأساس؛ غاية الله.

وإذا كان هذا شأن العلاقة بين مختلف العلوم والمعارف فإن في التخصص والعلم الواحد تكاملًا وتداخلًا بين مكوناته كذلك. وفيما يلي إطلالة على التكامل الحاصل بين العلوم

(١٦) ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه: محمد التالي، مؤسسة الرسالة، سوريا. ص.

(١٧) ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه: أحمد الحوفي وبدوي طبانه، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ص٣٧.

(١٨) ملكاوي فتحي حسن، منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، ص ٣٤.

اللغوية، أي ما يطلق عليه في الدرس اللساني الحديث بالمستويات اللغوية.

المحور الثاني: تكامل المستويات اللغوية وتداخلها في التراث اللغوي العربي

لقد كانت العلاقة بين العلوم والمعارف علاقة تداخل وتكامل، ووصل البحث فيها إلى قضية تاريخ العلوم ونظرية المعرفة[١٩]. واليوم قد بدأت في الساحة الفكرية والمعرفية، واللغوية بالخصوص قضية التكامل من جديد، حيث ظهرت النظريات اللسانية، تعبيرًا عن صورة دقيقة من التخصص، بدأت بدراسة اللسان من جانب طابعه الفردي، وبعزله عن مختلف العوالم الخارجية مع لسانيات سوسير. ثم اختلفت وجهات نظر اللسانيات الكثيرة إلى الظاهرة اللغوية، وتعدد مناهج وطرائق دراسة الألسن، حتى ظن اللسانيون إمكانية دراسة اللغة أو اللسان من جهة واحدة، والنظر إليه من زاوية خاصة.

إن الدقة المنهجية والنظرية العلمية في اللسانيات الحديثة، وعند معظم اللسانيين هي التي تعالج قضايا لسان طبيعي في مستوى محدد، ولا قيمة للدراسة التي تجمع بين المستوى التركيبي للسان بمستواه الدلالي والصوتي والصرفي والمعجمي والتداولي. كان هذا هو التصور السائد في اللسانيات البنيوية واللسانيات التوليدية، ولم يظهر النظر إلى السياق والوظيفة -من حيث التنظير اللساني- إلا بعد انتشار اللسانيات الوظيفية والتداولية، وظهور اللسانيات التطبيقية، خاصة بعض الفروع التي صارت اليوم مستقلة، منها: اللسانيات الاجتماعية، واللسانيات النفسية. ومن جهة أخرى فقد ظهرت اللسانيات السياقية في بريطانيا بقيادة فيرث؛ حيث رفض دراسة اللغة في مستوياتها الجزئية، التركيبية والصرفية والصوتية والدلالية، ودون ربطها بسياقها الاجتماعي والثقافي والنفسي، وقد ذهب فيرث إلى أن للكلام وظيفة اجتماعية باعتباره وسيلة للاتصال، وطريقة للاتصال، وطريقة لتمييز المجموعات الاجتماعية المختلفة، كما أن دراسة الكلام دون الرجوع إلى المجتمع الذي يتحدث به هو استبعاد لاحتمالات وجود تفسيرات اجتماعية للأبنية والصيغ المستخدمة في الكلام»[٢٠].

لقد برزت التخصصات الضيقة في اللسانيات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. وبالرغم مما تشهده اللسانيات اليوم من تفرع في النظريات فقد «بدأ الارتباط من جديد في إطار تداخل على مستوى المفاهيم والمناهج والمضامين»[٢١]. وقد جاء هذا التجانس من جديد بعدما أدرك العلماء واللسانيون أن

(١٩) همام محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، ص١٥.

(٢٠) مختار أحمد عمر، علم الدلالة، دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢م، ص٦٨، كزار حسن، اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة، التلقي والتمثلات، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ط١، ٢٠١٨م، ص ٨١-٨٢.

(٢١) همام محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، ص١٦.

التخصص حجز عن العلماء والباحثين كل ما دون تخصصهم من معارف وخبرات، بل إن التخصص في نظرهم هو المسئول الأول عن عجزنا في فهم مختلف قضايا مجتمعاتنا[٢٢]، وارتباطًا بعلم اللغة؛ العجز في فهم مختلف قضايا اللغة واللسان العربي.

يجدر بنا التذكير هنا بأن علوم العربية «قامت منذ نشأتها على أسس كلامية وأصولية تشهد بتماسك مشروع التصنيف العلمي في الذهنية العربية الإسلامية، وتجانس العلوم العربية الإسلامية، وانسجامها وعدم تعارضها»[٢٣]. في الوقت الذي اعتبرت فيه علوم اللغة آلة لفهم النصوص وبلوغ معانيها، لذلك «قام الأصوليون بالربط بين القواعد اللغوية وعملية استنباط الأحكام من النصوص، ووضعوا موازين تعين على المعاني الصحيحة من ألفاظ اللغة وتراكيبها، ووضعوا سلمًا يمثل تدرج وضوح الدلالات والروابط بين الألفاظ، ودققوا في فهم كلام العرب، إلى درجة لم يصلها النحاة ولا اللغويون، وأعملوا نظرهم الأصولي الثاقب، فزادوا في الاستقراء على استقراء اللغويين»[٢٤].

ولأن ما يهمنا في هذا المقام هو التكامل والتداخل الحاصل بين علوم اللغة العربية، فقد «كان الحرص على صون الاتصال ودفع الانفصال عاملًا من العوامل المهمة في الحفاظ على تراث العلوم العربية الإسلامية، وعدم اهتزازه وسقوطه أمام التحولات التاريخية الكبرى التي عصفت بالأمة، فكانت مقولة الاتصال والانسجام والمصالحة بين المعارف والعلوم من أهم المقولات التي ضمنت للذات استمرار الارتباط بالأصول الراسية التي شكّلت المنطلقات الأولى، والنسج على منوالها لإعادة إنتاج الذات بما يضمن استمرار القيم والأفكار والمفاهيم المؤسسة، ويربط الماضي بالحاضر ربطًا تفاعليًّا يحدد نوع الإنتاج الفكري والتصنيف العلمي...»[٢٥].

ومن التكامل في التراث اللغوي العربي وتداخله، خاصة في علاقة النحو بباقي المستويات اللغوية، ما وصف به من قيامه على المعيارية وتخلف النزعة الوصفية حينًا، والبحث فيه عن الأصول اللسانية الوصفية حينًا آخر، فقد ألفت في السنوات الأخيرة تآليف في غاية الأهمية في استنطاق بعض المناهج الحديثة في التعامل مع اللغة من خلال التراث، وحاولت التأصيل لبعض النظريات اللسانية من خلال إعادة قراءته وفق المناهج الجديدة والمفاهيم الحديثة المؤسِّسة لكل نظرية واتجاه.

توصلت بعض الدراسات إلى حقائق كثيرة، منها: أن «الدرس اللغوي العربي كان قائمًا

(٢٢) نبيل علي، الثقافة الغربية وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، رقم ٢٥٦، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، يناير ٢٠٠١م، ص٤٤، همام محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص، ٢٠١٨م، ص٥٢.

(٢٣) بودرع عبد الرحمن، الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣م ص٩، (تقديم ط ٢).

(٢٤) همام محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، ص١٩٤.

(٢٥) بودرع عبد الرحمن، الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣م ص: ٩-١٠.

على ثلاثة أصناف هي المعيارية الوصفية والتفسيرية وليس مجرد صنفين»[٢٦]. وهذه الأصناف الثلاثة في اللسانيات تمثل مرحلة اللسانيات التاريخية والمقارنة التي بدأت منذ القرن السابع عشر، ومرحلة اللسانيات البنيوية الوصفية مع دو سوسير، ومرحلة اللسانيات التوليدية التفسيرية مع تشومسكي.

ونظرًا لأهمية النحو (التركيب) بالنسبة لباقي العلوم اللغوية فقد اهتم بعض الباحثين والعلماء، خاصة المستشرقين بالتراث العربي والنحو خاصة وعلاقته بالقضايا الفلسفية والمنطقية وقيامه على قواعد رياضية وصورية محضة، حتى قالو بأن «خلو العلوم من الافتراض الذي عيب على اللغويين العرب مستحيل وغير وارد، إذ تصبح مجرد معارف سطحية تقتصر على الظاهرة دون استكناه لما وراءه من أنظمة وقوانين»[٢٧]، قال همام: «يعلم النحاة أن كثيرًا من التفسيرات أو التبريرات الدلالية والرمزية لمجموعة من الجمل والتراكيب توجد خارج علم النحو، أي عند علوم أخرى، كعلم النفس والمنطق مثلًا. وهذا ما يجعل علوم اللغة تنفتح على حقول أخرى في إطار تداخل متعدد المستويات»[٢٨]. وإذا كان القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف هما المصدران في الرؤية الشمولية، ورؤية العالم في الفكر الإسلامي اليوم، فإن إدراك القرآن وفهم دقائق التفسير، وأحاديث الرسول ﷺ وأصول العقائد، وأدلة الأحكام، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية، وبحوث شرعية مختلفة مشروط بمعرفة علم النحو[٢٩]، باعتباره دعامة كل العلوم العربية وقانونها الأعلى.

وللنحو علاقة بعلم التصريف والبلاغة والدلالة وعلوم البيان وغيرها. قال ابن جني: والتصريف «وسيلة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقعد إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره»[٣٠]. والنحو إنما بنيت قواعده للدلالة، وإلا فما التمييز بين الحال والصفة، وبين التمييز والبدل، وبين الفاعل والمفعول، وبين أنواع المفاعيل إلا للتمييز الدلالي التداولي.

أما موضوع علم البيان فهو الفصاحة والبلاغة وأحوالهما اللفظية والمعنوية، ويشتركان هو والنحو في أن النحو ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة اللغوي، في حين ينظر البيان في فضيلة تلك الدلالة[٣١]. وفي المبحث القادم رصد لأوجه التكامل بين علم البلاغة والبيان وعلم النحو.

(٢٦) عبد الدايم محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباع والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط١، ٢٠٠٦م، ص٦٣.

(٢٧) المرجع نفسه، ص٦١.

(٢٨) همام محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، ص١٣٤.

(٢٩) عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٤م، ص١.

(٣٠) ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف: شرح لكتاب التصريف للإمام أبو علي المازني النحوي البصري، تر: لجنة علمية منها الأستاذان إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٦٠، ج١، ص٢.

(٣١) ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، ص٣٧.

المبحث الثاني:
التكامل في التراث اللغوي العربي القديم (النحو والبلاغة أنموذجًا)

المحور الأول:
مدخل عام إلى التكامل بين النحو والبلاغة في التراث اللغوي العربي

حظي القرآن الكريم منذ نزوله بانتباه المسلمين وعنايتهم، فبالإضافة إلى تلاوتهم له وفهم نصوصه؛ حرصوا على إدراك أسراره، واهتموا بمعرفة أغراضه ومضامينه. وهو ما دفعهم إلى تشييد بنيانهم العلمي الأصيل، فكان القرآن المصدر الذي نشأت في كنفه علوم شتى. ومن بين العلوم التي تأسست في كنف القرآن الكريم علما النحو والبلاغة، اللذان اتحدا معًا لخدمته، وفهمه، ومعرفة إعجازه ومزاياه وأسراره، ونظرًا لأهمية هذين العلمين في فهم القرآن والدفاع عنه وبيان مواطن إعجازه، فقد حظيا باهتمام كبير من لدن العلماء العرب وخاصة القدماء منهم، مما جعلهم ينهضون إلى التأليف فيهما؛ ذلك أنهم ألفوا كتبًا ضخمة في المجالين، يعكسون من خلالها وظيفة كل علم، ويسعون من خلالها إلى بناء قواعد عامة تضبط كل علم حتى يتمكن من أداء وظيفته المنوطة به، وهي وظيفة ذات فروع متعددة، كل فرع تجد له امتدادات في علم آخر، مما يعكس العلاقة الوثيقة الرابطة بين جل العلوم العربية، والتساند القائم بين وظائفها عمومًا وعلمي النحو والبلاغة خصوصًا، إلا أن هذه العلاقة القوية لم يكتب لها الاستمرار عند الكثير من العلماء، خاصة بعد نضج العلوم العربية، إذ بدأ كل علم يستقل بنفسه؛ وبمصطلحاته وقواعده، ومنهجه، وبدأ يُنظر إلى كل علم في استقلال عن العلم الآخر وفي معزل عنه، مما نتج عنه التضييق في وظيفة كل علم.

ولعل السبب في ذلك انفصالُ كل علم عن أخيه وأسرته التي تربط بين أفرادها رابطة موحدة ممثلة في خدمة القرآن وفهمه، وقد أحس طائفة من العلماء بأهمية العلاقة التكاملية بين وظائف العلوم العربية خاصة في فهم القرآن الكريم، وفي إدراك وجه إعجازه؛ مدركين أن توظيف كل علم في معزل عن العلم الآخر سينتج عنه فهم جزئي للقرآن، وإدراك جزئي لوجه إعجازه، في حين أن توظيف كل العلوم العربية توظيفًا صحيحًا في إطار علاقة تكاملية بينهما سينتج معرفة متكاملة وناضجة، وفهمًا دقيقًا لمقاصده. ومن أبرز هؤلاء العلماء الذين أدركوا العلاقة التكاملية بين علمي النحو والبلاغة العالم عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) فقد اعتبر أن «التركيب النحوي له معنى أول يدل على ظاهر الوضع اللغوي، وله معنى ثانٍ ودلالة إضافية تتبع المعنى الأول، هذا المعنى الثاني وتلك الدلالة الإضافية هي المقصد والهدف في البلاغة، وقد جهد عبد القاهر في سبيل هذا الهدف، وشقي في الوصول إلى ذلك الغرض، حتى خرج بقاعدة لا تختلف، وقانون لا يقبل النقض، وهو أن دقة

النظم والبلاغة والبراعة والبيان كامنة في معاني النحو، ومطوية في التركيب اللغوي»[٣٢] ومن ثم لم يقف الجرجاني عند النحو في حدود شكليته، إذ لا يعير القواعد التي تضمن السلامة في الكلام اهتمامًا كبيرًا معتبرًا ذلك من مقتضيات النص المراد دراسته، وإنما تجاوز ذلك للوقوف على مكامن المزية في التراكيب النحوية، من خلال إدراك الفروق بين طرائق التركيب، إيمانًا منه بأن المزية في التراكيب النحوية كالتقديم والتأخير، والذكر والحذف، والتعريف والتنكير، والفصل والوصل... ليست في ذاتها، ولكن مزيتها تعرض لها بحسب المقام، وبحسب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام، ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستخدام بعضها لبعض.

ومن ثم يكون عبد القاهر الجرجاني قد «وجد في دراسته النحوية مفتاحًا لقضية النظم محط الإعجاز وموطن الفصاحة، فالنحو عنده لم يقف عند صنع العبارة السليمة من الخطأ، بل تعدى إلى صنع العبارة البليغة»[٣٣]، ذلك أن القارئ والمتأمل لكتابه «دلائل الإعجاز» سيجد أن عبد القاهر قد «أنفق من الجهد شيئًا كثيرًا جدًّا، يؤكد لك أن البلاغة هي النحو، وأن النحو هو البلاغة، فجنح بالبلاغة إلى النحو في أقل تقدير، لأن معنى النظم الذي عليه مدار البلاغة والتعلق النحوي ليس غير»[٣٤]. ومن ثم يكون عبد القاهر من أبرز العلماء الذين وظفوا النحو والبلاغة توظيفًا متكاملًا، دون أن يقف عند مستوى الصحة والخطأ في التركيب بل تجاوز هذا المستوى إلى مستوى آخر وهو مستوى البحث في الأسرار الفنية التي تكون وراء المستوى الأول، وللوقوف عند هذا التكامل لا بأس من العودة إلى بعض الأبواب من كتابه «دلائل الإعجاز» وسنقف مع باب التقديم والتأخير كنموذج، لنبرز منه هذا التكامل.

المحور الثاني:
تكامل النحو والبلاغة في كتاب (دلائل الإعجاز) لعبد القاهر الجرجاني، باب التقديم والتأخير أنموذجًا

يعتبر عبد القاهر الجرجاني -كما سبق الذكر- من أبرز هؤلاء العلماء الذين أدركوا حقيقة تكاملية العلاقة بين العلوم العربية في فهم كتاب الله تعالى، لذلك سعى إلى بلورة نظرية لغوية قائمة الأركان، جاعلًا من توخي معاني النحو وأحكامه قلبها النابض، وموظفًا إياها في فهم القرآن، ومُرجعًا إليها وجه إعجازه، وكان منطلقه فيها علم النحو وأحكامه، فوظفه توظيفًا فنيًّا تجاوز به مستواه الأول المتمثل في البحث عن الصحة والخطأ إلى المستوى الثاني المتمثل في البحث عن المزايا واللطائف التي تكون وراء المستوى الأول، فكان النحو الذي سلكه في نظريته هو النحو البلاغي الذي سعى إلى إبراز تجلياته ومظاهره في كتابه (دلائل الإعجاز).

(٣٢) لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، دار المريخ للنشر، ص ٦.

(٣٣) خفاجي عبد المنعم، والسعدي محمد، وشرف، عبد العزيز، الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية، ص ٧٢.

(٣٤) مرزوق، حلمي على، في فلسفة البلاغة العربية (علم المعاني)، دار الفرقان للطباعة والنشر، ص ٣١

مما لا شك فيه أن باب التقديم والتأخير من الأبواب التي تظهر فيها المواهب والقدرات، وتبرز فيها قوة التمكن في الفصاحة، وحسن التصرف في مكونات الكلام عمومًا والجملة خصوصًا وذلك من خلال الدقة في وضعها الموضع الذي يتناسب والمعنى من خلال استحضار خصوصيات المتلقي، حتى يكون له أحسن موقع في قلوب المخاطبين.

وقد تناول سيبويه باب التقديم والتأخير في أثناء معالجته للمسائل النحوية ووضع القواعد التي تضمن عند مراعاتها الصواب في الكلام، فأشار في ذلك إلى أن هذا الباب يرتبط بتركيب الجملة وبترتيب عناصرها، وقد بيّن معظم النحاة أن الأصل في الجملة الفعلية أن يأتي عنصر الفعل أولًا، وعنصر الفاعل ثانيًا، وعنصر المفعول به ثالثًا، وأن الأصل في الجملة الاسمية أن يأتي عنصر المبتدأ أولًا ثم يليه الخبر ثانيًا، فكان «النحويون يهتمون به (التقديم والتأخير) انطلاقًا من مبدأ (الرتبة) أو مراعاة الأصل»[٣٥]، كما اعتبروا أن كل تغيير في ترتيب عناصر الجملة الأصلية يرتبط بمقصد من المقاصد عند المتكلم، كمقصد العناية والاهتمام الذي أشار إليه سيبويه في أثناء حديثه عن ذلك في باب (الفاعل الذي يتعدى فعله إلى مفعول). وبعد أن تتبع النحاة رتب عناصر التركيب في كلام العرب، وجدوا أن هناك رتبًا لا يجوز دخول التقديم والتأخير فيها، وأن هناك رتبًا يجوز فيها التقديم والتأخير، فاصطلحوا على تسمية الأول بـ(الرتبة المحفوظة)، وتسمية الثاني بـ(الرتبة غير المحفوظة)، فمن الرتب المحفوظة في التركيب العربي «أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبين، والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكد، والبدل عن المبدل، والتمييز عن الفعل ونحوه، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط، والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها، وهذه الرتبة لها (صدارة الأدوات) هي التي دعت النحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة (لا يعمل ما بعدها فيما قبلها)، ومن الرتب المحفوظة أيضًا تقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف، وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به، وواو المعية على المفعول معه، والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشرط على جوابه»[٣٦]، أما الرتب غير المحفوظة فنحو «رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتمييز بعد نعم، ورتبة الحال والفعل وتقوم الرتبة في كل ذلك قرينة من القرائن المتضافرة على تعيين معنى الباب»[٣٧]، ولم يقفوا عند هذا الحد فحسب، بل امتدوا إلى الحديث عن رتب عناصر التركيب عندما تنتفي العلامة الإعرابية ويتعذر ظهورها نحو (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى) واحتكموا في ذلك إلى الرتبة

(٣٥) محمد، أحمد سعد، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في الدرس البلاغي، ص ٣٩.

(٣٦) حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ص ٢٠٧.

(٣٧) اللغة العربية، معناها ومبناها، ص ٢٠٧-٢٠٨.

الأصلية في التركيب العادي وذلك لأمن اللبس، فجعلوا (موسى) فاعلًا، و(عيسى) مفعولًا.

ومن ثم فالنحاة بينوا الرتب التي يجوز فيها التقديم والتأخير والرتب التي لا يجوز فيها، ووضعوا في ذلك قواعد ينتج عند احترامها صواب في الكلام وسلامة في التركيب. إلا أن اهتمام النحاة بهذا الباب ظل مرتبطًا بمبدأ مراعاة الأصل، وهو المبدأ الذي انطلق منه البلاغيون في بحثهم عن الأسرار والمزايا التي تكون وراءه، مما جعل هذا الباب يشترك في دراسته كل من النحويين والبلاغيين، إلا أنهما اختلفا فقط من جهة التناول، إذ تناوله النحاة من جهة البحث في الصحة والصواب وسلامة التركيب، في حين تناوله البلاغيون من جهة البحث في الأسرار والمزايا واللطائف التي تحدث وراء كل تغيير في الترتيب الأصلي لعناصر التركيب.

ويعتبر عبد القاهر الجرجاني من العلماء الذين تناولوا باب التقديم والتأخير، حيث انطلق فيه مما انتهى إلى عصره من قواعد وضوابط في هذا الباب وتجاوزه ليبحث فيه عن النكات البلاغية والمزايا الفنية التي تمثل أحد تجليات النحو البلاغي، التي تبرز من خلال حديثه عن تلك الفروق الدلالية التي بين التقديم والتأخير في عناصر التركيب، وهي فروق لم يقف فيها عبد القاهر عند سلامة التركيب، بل امتد بها إلى فنية التركيب، إذ ربطه بمقامات الكلام ومقاصد المتكلمين، مما ينتج عنه مزايا وفوائد تبرز مكانة باب التقديم والتأخير، فهو «من الأبواب التي تظهر بها مزية الكلام، ويعلو بها أسلوب على أسلوب، ويبدو بها إعجاز القرآن»[٣٨]، فهو يرى أنه باب عظيم المحاسن، تتعدد طرقه وأساليبه بتعدد نوع المقدم وموقعه، ونوع الأسلوب الذي يقع فيه، ونظرًا لاتساع مجالاته ومقاماته، لا يمكن الوصول إلى نهاية محاسنه، إذ كلما كثر فيه التأمل نجده يلوح لنا منه بميزة طريفة، بل كلما تأملناه نكتشف سرًّا مكنونًا فيه.

ومِن ثَمَّ فباب التقديم والتأخير الذي يمثل أحد أبواب معاني النحو عنده هو «باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفترلك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرًا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان»[٣٩]، وتحدث عن أوجه تقديم الشيء، وبين أن هناك تقديمًا يكون فيه المقدم محتفظًا بحكمه وجنسه كما عند التأخير وهو ما سماه (التقديم على نية التأخير) كالخبر الذي يقدم على المبتدأ نحو (مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ)، والمفعول إذا قدم على الفاعل نحو (ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ)... وأن هناك تقديمًا لا يقصد فيه أن يبقى المقدم على حكمه الذي كان عند التأخير، وهو ما سمّاه (التقديم لا على نية التأخير).

لم يقتنع عبد القاهر بما قدمه سيبويه في بيان أغراض التقديم والتأخير الذي جعلها في

(٣٨) بدوي، أحمد أحمد، عبد القاهر الجرجاني (أعلام العرب)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ص ١٣٩.

(٣٩) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١٠٦.

العناية والاهتمام، نلمس ذلك من قوله «واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئًا يجري مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام. قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: (كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يُهِمَّانهم ويعنيانهم) ولم يذكر في ذلك مثالًا»[٤٠]، وهذا إن دل فإنما يدل على أن عبد القاهر يدرك أن لباب التقديم والتأخير أغراضًا ومزايا أخرى لا تنحصر فقط في غرض العناية والاهتمام الذي أشار إليها سيبويه، ومن ثم لا ينبغي الاكتفاء بالقول بأن غرض التقديم والتأخير يتجلى فقط في العناية والاهتمام، ذلك أنه «قد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال: (إنه قدم للعناية، ولأن ذكره أهم)، من غير أن يذكر، من أين كانت تلك العناية؟ وبم كان أهم؟ ولتخيلهم ذلك، قد صغر أمر (التقديم والتأخير) في نفوسهم، وهونوا الخطب فيه، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضربًا من التكلف. ولم تر ظنًّا أزرى على صاحبه من هذا وشبهه»[٤١]، فرغم اقتصارهم على القول بأنه للعناية والاهتمام لم يبرزوا مصدر العناية، ولم يذكروا سبب الاهتمام، وتركوا الكلام مجملًا مبهمًا، مما جعل أمر التقديم والتأخير يصغر في نفوسهم لأنهم غير قادرين على اكتشاف باقي أسراره الخفية، ولعجزهم عن ذلك اعتبروا النظر فيه ضربًا من التكلف.

مما يجعلنا ندرك أن عبد القاهر لم يكتف بالدفاع عن النحو في فصول محددة من كتابه، وإنما سعى إلى الدفاع عنه في كل قضية وفي كل باب من الأبواب النحوية التي تطرق لها، مما يدل على مكانة النحو وأهميته البارزة في معرفة أسرار التراكيب. ولأجل ذلك «مضى عبد القاهر يسوق أمثلة مشيرًا فيها إلى جمال التعبير النحوي، وحسن ما يداخله من صيغة فعلية أو تقديم وتأخير أو وضع للفاء، أو ثم، أو فصل للكلام واستئناف، أو تنكير أو تعريف»[٤٢].

وقد انطلق عبد القاهر في تبيان أسرار هذا الباب من بيان الفرق بين:

تقديم الفعل وتقديم الفاعل في الاستفهام

بيّن عبد القاهر أن تقديم الاستفهام بالفعل يختلف عن تقديم الاستفهام بالاسم؛ فتقديم الاستفهام بالفعل يفيد مزية فنية تتجلى في إفادة (الشك في الفعل) نحو (أفعلت؟) ليكون الغرض هو السؤال عن الفعل (وقع أم لم يقع) دون الحاجة إلى معرفة فاعل ذلك الفعل. في حين يختلف الأمر عند تقديم الاستفهام بالاسم، الذي يفيد أيضًا مزية الشك نحو (أأنت فعلت؟) لكن هذه المرة ليس في الفعل وإنما في الفاعل من هو؟ وزاد عبد القاهر في توضيح هذا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم في الاستفهام الحقيقي والمزايا الفنية التي هي وراء هذا التقديم في التركيب بقوله «ومثال ذلك أنك تقول: (أَبَنَيْتَ الدَّارَ الَّتِي كُنْتَ عَلَى أَنْ تَبْنِيهَا؟)، (أَقُلْتَ الشِّعْرَ الَّذِي كَانَ فِي نَفْسِكَ أَنْ تَقُولَهُ؟)،

(٤٠) دلائل الإعجاز، ص ١٠٧.
(٤١) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١٠٨.
(٤٢) ضيف، شوقي، البلاغة تاريخ وتطور، ص ١٧١.

(أَفَرَغْتَ مِنَ الكَتَائِبِ الَّذِي كُنْتَ تَكْتُبُهُ؟)، تبدأ في هذا ونحوه بالفعل، لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه، مجوز أن يكون. قد كان، وأن يكون لم يكن. وتقول: (أَأَنْتَ بَنَيْتَ هَذِهِ الدَّار؟)، (أَأَنْتَ قُلْتَ هَذَا الشِّعْرَ؟)، (أَأَنْتَ كَتَبْتَ هَذَا الكِتَاب؟)، فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذاك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان. كيف؟ وقد أشرت إلى الدار مبنية، والشعر مقولًا، والكتاب مكتوبًا، وإنما شككت في الفاعل من هو؟»[٤٣].

ومن ثم يتضح أن المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها من فعل أو اسم، فلكل موضعه الخاص به ولا يصح وضع أحدهما موضع الآخر؛ لأن ذلك يؤدي إلى فساد التركيب النحوي، فمن الأمثلة التي أعطاها عبد القاهر لتوضيح هذا الفساد في التركيب الناتج عن وضع الاسم موضع الفعل، ووضع الفعل موضع الاسم قولك: (أَأَنْتَ بَنَيْتَ الدَّارَ الَّتِي كُنْتَ عَلَى أَنْ تَبْنِيَهَا؟)، فتقديم الاسم في المثال يشعر أنه هو المشكوك فيه وأن الفعل ثابت لا شك فيه، مع أن الشك إنما هو في ثبوت الفعل لا في الفاعل. لذلك نرى عبد القاهر حريصًا على سلامة التركيب، وذلك من خلال التنبيه إلى المواضع التي لا تقبل التقديم والتأخير.

وبيّن أيضًا أنه لا يصح أن تقول (أَبَنَيْتَ هَذِهِ الدَّار؟)، إذ إن تقديم الفعل يفيد أنه شاك في بنائها مع أن الإشارة إليها تدل على أنها مبنية مشاهدة وإنما الشك في الباني.

(٤٣) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١١١.

تقديم الفعل وتقديم الاسم في الاستفهام التقريري

تحدث عبد القاهر عن الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الفاعل في الاستفهام التقريري قائلًا: «واعلم أن هذا الذي ذكرت لك في (الهمزة وهي للاستفهام) قائم فيها إذا هي كانت للتقرير. فإذا قلت: (أَأَنْتَ فَعَلْتَ ذَاكَ؟)، كان غرضك أن تقرره بأنه الفاعل، يبين ذلك قوله تعالى، حكاية عن قول نمرود: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝٦٢﴾[٤٤] لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له ﷺ وهم يريدون أن يقر لهم بأن كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر بأنه منه كان، وكيف؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولهم: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾، وقال هو ﷺ في الجواب: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[٤٥]، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب: (فعلت، أو: لم أفعل)»[٤٦]. فيتضح من الآية التي أوردها عبد القاهر أن الكفار أرادوا من خلال استفهامهم لإبراهيم ﷺ أن يقرروه بأنه الفاعل، لذلك قدموا الاسم على الفعل، وذلك لاهتمامهم بالفاعل لا بالفعل، خاصة أن الفعل ظاهر أمامهم ومشار إليه فلا معنى للتقرير به، إذ لو كان هدفهم من استفهامهم التقرير بالفعل لكان جواب إبراهيم ﷺ (فعلت أو لم أفعل)، لكنه أجاب بنسبة الفعل إلى (كبيرهم)، فكان ذلك نفيًا لما طلبوه من نسبة الفعل إليه دون غيره، مما يتضح أن الغرض والمزية الفنية من الاستفهام

(٤٤) سورة الأنبياء، الآية، ٦٢.

(٤٥) سورة الأنبياء، الآية ٦٣.

(٤٦) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١١٣.

في الآية هي التقرير بالفاعل وليس بالفعل، ويوضح الفرق بين التقرير بالفعل والتقرير بالاسم، ذلك أنك إذا قدمت الفعل فقلت «أقتلت؟» فإنك تقرر بحصول القتل منه، من غير أن تقرر على غيره بالقتل، فجائز أن يكون غيره قد قتل، وجائز ألا يكون، ولكن إذا قدمت الاسم فقلت (أَأَنْتَ قَتَلْتَ؟) فإنك تقرر بأنه القاتل دون غيره، فيكون تقديم الفاعل في هذا التركيب قد أفاد مزية فنية تتجلى في (التخصيص).

تقديم الفعل، وتقديم الفاعل، تقديم المفعول في الاستفهام الإنكاري

انتقل عبد القاهر للحديث عن التقديم والتأخير في الاستفهام الإنكاري، معتبرًا المنكَّر يجب أن يلي الهمزة سواء أكان المنكَّر فعلًا أو فاعلًا أو مفعولًا أو غير ذلك. وسعى إلى استقدام الشواهد الموضحة لذلك.

ففيما يخص الإنكار بالفعل الماضي، فقد استشهد عبد القاهر بقوله تعالى ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا ﴿٤٠﴾﴾[٤٧]، وقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾﴾[٤٨]، فأفاد تقديم الاستفهام بالفعل مزية تتجلى في (الإنكار) واستبعادًا للفعل، فاعتبر عبد القاهر ذلك ردًّا على المشركين وتكذيبًا لهم في قولهم ما يؤدي إلى هذا الجهل العظيم، ذلك أنه كان من المشركين زعم ينطوي على جهل عظيم، وهو أن الله تعالى خصهم بالبنين واتخذ من الملائكة بناتًا اصطفاهم، فكانت هاتان الآيتان ردًّا على المشركين وتكذيبًا لهم في هذا الزعم بواسطة الاستفهام الإنكاري، وقد دخل على الماضي مما يدل على أنه لم يكن ولم يحدث، وتتابعُ الاستفهام في آية الصافات جعل سياقها حافلًا بالتأنيب والتبكيت، ومِن ثَمَّ يتضح أن الاستفهام الإنكاري استفهام توبيخي لفعل قد وقع، واستفهام تكذيبي لفعل لم يقع ولكن ادعى أحد أنه وقع فيكذب فيه.

أما الإنكار بالفعل المضارع، فبين عبد القاهر أنه إذا قلت: (أَتَفْعَل؟) كان المعنى على أنك أردت أن تقرره بفعل هو يفعله، وكنت كمن يوهم أنه لا يعلم بالحقيقة أن الفعل كائن، واستشهد بقول امرئ القيس:

أَيَقْتُلُنِي وَالْمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي... وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ؟[٤٩]

ليبين من خلاله أن الاستفهام بالفعل المضارع قد أفاد معنى الإنكار، إذ إن امرأ القيس كذّب من خلال تقديم الفعل المضارع بعد همزة الاستفهام الإنسان الذي يريد قتله، وكشف من خلال هذا الاستفهام إنكاره لهذا الفعل واستحالة تحققه أو حصوله، فلما كانت المزية في إنكار الفعل قدم الفعل المضارع إذ هو محل الاهتمام.

(٤٧) سورة الإسراء، الآية ٤٠.

(٤٨) سورة الصافات، الآية ١٥٣-١٥٤.

(٤٩) ٤٧- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م، ص١٣٧.

وإذا كان غرض المتكلم إنكار الاسم أي الفاعل والمفعول وجب تقديمه وتأخير الفعل المضارع بعده «فإن بدأت بالاسم فقلت: (أَأَنْتَ تَفْعَلُ؟) أو قلت (أَهُوَ يَفْعَلُ؟)، كنت وجهت الإنكار إلى المذكور نفسه، وأبيت أن تكون بموضع أن يجيء منه الفعل وممن يجيء منه، وأن يكون بتلك المثابة»[٥٠]، فمثال إنكار الفاعل أن تقول لشخص يريد منع حقك (أَأَنْتَ تَمْنَعُنِي حَقِّي؟) وقصدك في ذلك أن غير ذلك الشخص يستطيع منعه، أما الشخص ذاته فلا، ومن ثم يستفاد من استفهامك وتقديم الفاعل إنكارك له.

أما تقديم المفعول في الإنكار، فنحو قولك (أَزَيْدًا تَضْرِبُ؟) فأنت لا تنكر صدور الضرب من المخاطب، وإنما تنكر أن يكون المضروب (زيدًا) لأنه مما لا يصح أن يُجترَأ عليه، ولم يقف عند هذا الحد بل امتد إلى بيان مزية تقديم المفعول في الاستفهام الإنكاري أيضًا في القرآن الكريم من خلال استشهاده بقوله تعالى ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[٥١]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾[٥٢]، فسعى إلى الإقناع بمزية التقديم من خلال نهجه سبيل المقارنة بين التقديم والتأخير الآيتين حتى يقف الناظر بنفسه على مزية التقديم، إذ نجده معلقًا على تقديم المفعول وإبراز مزيته الفنية قائلًا: «وكان له من الحسن والمزية والفخامة، ما تعلم أنه لا يكون لو أخر فقيل: (قُلْ أَأَتَّخِذُ غَيْرَ اللَّهِ وَلِيًّا). و(أَتَدْعُونَ غَيْرَ الله؟) وذلك لأنه قد حصل بالتقديم معنى قولك: (أَيَكُونُ غَيْرَ اللَّهِ بِمَثَابَةٍ أَنْ يَتَخِذَ وَلِيّاً؟ وَأَيَرْضَى عَاقِلٌ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ؟ وَأَيَكُونُ جَهْلٌ أَجْهَلَ وَعَمَى أَعْمَى مِنْ ذَلِكَ؟)، ولا يكون شيء من ذلك إذا قيل: (أَأَتَّخِذُ غَيْرَ اللَّهِ وَلِيّاً). وذلك لأنه حينئذ يتناول الفعل أن يكون فقط، ولا يزيد على ذلك، فاعرفه»[٥٣].

ومن ثم يتضح أن لتقديم المفعول كما هو ظاهر في الآيتين السالفتين الذكر مزيتان، تتجلى المزية الأولى في (الاختصاص)، إذ يتوجه الإنكار إلى المقدم خصوصًا، مما يشير ضمنيًّا إلى المزية الثانية المتمثلة في (الاستخفاف) بما اتخذوه من دون الله ودعوه، مع تبشيع ما فعلوه وأنه لا يليق بمن له عقل، لأنه ترك للقادر الذي هو الله عز وجل، وتوجه للعاجز الذي هو غير الله تعالى.

ويخلص عبد القاهر إلى أن المقصد من التقديم والتأخير في الاستفهام الدال على الإنكار يتجلى أساسًا في «تنبه السامع حتى يرجع إلى نفسه فيخجل ويرتدع ويعيي بالجواب، إما لأنه قد ادعى القدرة على فعل لا يقدر عليه، فإذا ثبت على دعواه قيل له: (فافعل)، فيفضحه ذلك وإما لأنه هم بأن يفعل ما لا يستصوب فعله، فإذا روجع فيه تنبه وعرف الخطأ وإما لأنه جوز وجود أمر لا يوجد مثله، فإذا ثبت على تجويزه قبح على نفسه، وقيل له: (فأرناه في موضع وفي حال، وأقم شاهدًا على أنه كان في وقت)»[٥٤].

(٥٠) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١١٦.
(٥١) سورة الأنعام، الآية ١٤.
(٥٢) سورة الأنعام، الآية ٤٠.
(٥٣) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١٢١ -١٢٢.
(٥٤) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١١٩-١٢٠.

تقديم الفعل وتقديم الفاعل، وتقديم المفعول في الخبر

بعدما انتهى من بيان مسائل التقديم في الاستفهام سواء الحقيقي أو التقريري أو الإنكاري، انتقل إلى بيان مواضع التقديم في الخبر. ولما كان الخبر ينقسم إلى خبر مثبت وخبر منفي، بدأ عبد القاهر حديثه عن مسائل الخبر المنفي، فبيّن أن تقديم الفعل نحو (مَا فَعَلْتُ) يفيد مزية نفي فعل لم يثبت أنه مفعول، في حين يفيد تقديم الفاعل (مَا أَنَا فَعَلْتُ هَذَا) مزية تتجلى في نفي فعل قد ثبت أنه مفعول، ومِن ثَمَّ فالفرق بين تقديم الفعل وتقديم الفاعل في الخبر المنفي يتجلى في أن تقديم الفعل يفيد مزية (نفي الفعل)، في حين يفيد تقديم الفاعل يفيد أن الفعل قد وقع وأنه منفي عن المسند إليه خصوصًا، وأنه مثبت لغيره بطريق الفحوى، ويزيد عبد القاهر في توضيح هذا الأمر بجملة من الأمثلة، مبيّنًا الفرق بين تقديم الفعل وتقديم الفاعل في الخبر المنفي، ثم ينتقل للحديث عن تقديم المفعول في الخبر المنفي، فيبرز أن تقديم المفعول يفيد تخصيص المفعول بالنفي نحو (مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ) إذ أفاد تقديم المفعول (زَيدًا) تخصيصه بنفي الضرب عنه، وهذا يدل ضمنيًّا على أن ضربًا وقع منك على غيره. وبيّن أن تقديم المفعول يفيد غير ما يفيده تقديم الفعل على نحو ما سبق مع الفاعل؛ فقد وضّح أنه يصح عند تقديم الفعل أن تقول (مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَلَا أَحَدًا مِنَ النَّاسِ) ولا يصح ذلك عند تقديم المفعول، إذ لا يمكن القول (مَا زَيْدًا ضَرَبْتُ، وَلاَ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ) لأن تقديم المفعول قد أفاد نفي الضرب عنه خصوصًا، وهذا لا يمنع أن غيره قد ضرب، لكن لا يمكن نفي وقوع الضرب على كل أحد.

وقد انتقل عبد القاهر للحديث عن التقديم في الخبر المثبت، فبيّن أنه إذا عمدت إلى الذي تريد أن تحدث عنه بفعل، فإنك تقدم ذكره، ثم تبني الفعل عليه، فقلت (زَيْدٌ قَدْ فَعَل) اقتضى أن يكون القصد إلى الفاعل إلى أن المعنى ينقسم في ذلك إلى قسمين: يتجلى القسم الأول عند عبد القاهر في كونك قد أردت أن تنص على أن الفعل لواحد دون واحد، أو دون كل أحد.

في حين يتجلى القسم الثاني عنده أنك تريد أن تحقق للسامع أنه قد فُعل، وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتقدمه لكي تباعد السامع من الشبهة وتمنعه من الإنكار، فأعطى في توضيح هذين القسمين جملة من الأمثلة الموضحة لهما، إلى أن قال: «وهذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء، وبني الفعل الناصب كان له عليه وعدي إلى ضميره فشغل به. كقولنا في (ضَرَبْتُ عَبْدَ اللهِ)، (عَبْدَ اللَّهِ ضَرَبْتُهُ)، فقال: و(إنما) قلت: (عبد الله)، فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء»[٥٥]، وبذلك يتضح أن جذور التقديم والتأخير قد نبتت في تربة النحاة، وشهادة عبد القاهر بنقله عن

(٥٥) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١٣١.

سيبويه سواء في هذا الموضع أو غيره من المواضع يمثل أبرز دليل على ذلك، ذلك أن سيبويه قد لفت إلى أن في هذا التقديم تنبيهًا للمقدم، وذلك قبل بناء الفعل عليه، إلا أن عبد القاهر قد نقلها إلى نوع آخر من التقديم وهو تقديم الفاعل على الفعل، وفصّل فيه وحلل في سياق حديثه عن شواهد لا يكون التقديم فيها للتخصيص فقط، وإنما للتنبيه إلى المقدم، مما يدل على أن عبد القاهر لا ينغلق على أفكار السابقين وإنما يسعى إلى إنضاجها وقطف ثمارها، ولا ينسى في ذلك أن ينسب الفضل إلى أهله، فيذكر كما في هذا الصدد أن فكرة تقديم ذكر المحدث عنه يفيد (التنبيه).

وفي هذا السياق يقول عبد القاهر: «وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة غفلًا، مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام. ومن ههنا قالوا: إن الشيء إذا أضمر ثم فسر، كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمة إضمار. ويدل على صحة ما قالوه: أن نعلم ضرورة في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٥٦]، فخامة وشرفًا وروعة، لا نجد منها شيئًا في قولنا: (فَإِنَّ الأَبْصَارَ لَا تَعْمَى)، وكذلك السبيل أبدًا في كل كلام كان فيه ضمير قصة. فقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾[٥٧]، يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين، ما لو قيل: (إن الكافرين لا يفلحون)، لم يستفد ذلك. ولم يكن ذلك كذلك إلا أنك تعلمه إياه من بعد تقدمة وتنبيه، أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد، ثم بنى ولوح ثم صرح. ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق»[٥٨]، ومن ثم يكون استشهاد عبد القاهر بالآيتين مبينًا لما فيهما من تفسير بعد إضمار يحقق ما يحققه التقديم من مزية (التفخيم والتشويق) اللذين بواسطتهما يشرف المعنى ويقوى بها الأسلوب.

وهكذا مضى عبد القاهر يتحدث عن التقديم والتأخير في عدة مواضع، ويفصل القول فيها مبرزًا مكانة التقديم والمعاني التي تترتب عنه مما قد لا يتحصل دون التقديم والتأخير. فتحدث عن التقديم الذي يكون بعد واو الحال، وكذلك التقديم في الخبر المنفي، وتعرض لتقديم مثل وغير، وتحدث عن عدة مسائل متعلقة بالتقديم والتأخير.. حريصًا في ذلك على بيان السر البلاغي والمزية الفنية التي تكون وراء السلامة النحوية في التركيب من خلال تقديم كل عنصر من عناصر الجملة أو الجمل في مختلف مواضع الكلام، يتضح ذلك من خلال توجيهه للأذهان إلى ما للتقديم من أثر في الوجدان، ويوجه النظر إلى المزايا الناتجة عن التغييرات الظاهرة في التركيب من تقديم وتأخير، إذ تعود بدورها إلى ما في النفس من ترتيب المعاني وفق ما يقتضي المقام ويتطلبه. دون أن يخرج عن القواعد النحوية التي أسسها النحاة، والتي سعى إلى إلباسها الثوب الذي يجب أن يكون لها، واستطاع أن يروي جذور هذه القواعد بينابيع

(٥٦) سورة الحج، الآية ٤٦.

(٥٧) سورة المؤمنون، الآية ١١٧.

(٥٨) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ١٣٣.

فكره النيّر، حتى أصبحت قواعد مثمرة تبرز معها المزية في الكلام. ومن ثم ارتقى بباب التقديم والتأخير من مستوى سلامة التركيب إلى مستوى فنية التركيب.

وخير دليل على هذا الارتقاء تحليل عبد القاهر لبعض الآيات القرآنية، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾[٥٩]، فيبرز في هذه الآية مزية تقديم شركاء من خلال تحليله الرائع الذي يصور عمق تفكيره والنفاذ إلى ما وراء التركيب للوصول إلى المزية المقصودة التي تمثل أحد تجليات النحو البلاغي في الآية، نلمس ذلك من تحليله الدقيق، وفي ذلك يقول: «ليس بخافٍ أن لتقديم (الشركاء) حسنًا وروعة ومأخذًا من القلوب، أنت لا تجد شيئًا منه إن أنت أخرت فقلت: (وَجَعَلُوا الجِنَّ شُرَكَاءَ اللَّهِ)، وأنك ترى حالك حال من نقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر، إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل. والسبب في أن كان ذلك كذلك، هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلًا لا سبيل إليه مع التأخير. بيانه، أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم (الشركاء) يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك، لا من الجن ولا غير الجن وإذا أخر فقيل: (جَعَلُوا الجِنَّ شُرَكَاءَ اللَّهِ)، لم يفد ذلك، ولم يكن فيه شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى، فأما إنكار أن يعبد مع الله غيره، وأن يكون له شريك من الجن وغير الجن، فلا يكون في اللفظ مع تأخير «الشركاء» دليل عليه. وذلك أن التقدير يكون مع التقديم: أن (شركاء) مفعول أول لجعل، و(الله) في موضع المفعول الثاني، ويكون (الجن) على كلام ثانٍ، وعلى تقدير أنه كأنه قيل: (فَمَنْ جَعَلُوا شُرَكَاءَ لِلَّهِ تَعَالَى؟)، فقيل: (الجِنَّ). وإذا كان التقدير في (شُرَكَاءَ) أنه مفعول أول، و(لله) في موضع المفعول الثاني، وقع الإنكار على كون شركاء لله تعالى على الإطلاق، من غير اختصاص شيء دون شيء. وحصل من ذلك أن اتخاذ الشريك من غير الجن قد دخل في الإنكار دخول اتخاذه من الجن، لأن الصفة إذا ذكرت مجردة غير مجراة على شيء، كان الذي تعلق بها من النفي عامًّا في كل ما يجوز أن تكون له تلك الصفة»[٦٠].

ومن خلال هذا التحليل الدقيق لعبد القاهر الذي يبرز فيه دقة التركيب القرآني في التعبير عن أغراضه، ذلك أن كل تقديم أو تأخير في التركيب القرآني يكون مقصودًا ووراءه أهداف وغايات، فإذا عدنا إلى تحليل عبد القاهر للآية السالفة الذكر سنجد أن المعنى الأول الذي يظهر من ظاهر الآية هو (الإخبار) بأن المشركين جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى، وهذا المعنى حاصل مع التأخير نحو (جَعَلُوا الجِنَّ شُرَكَاءَ اللَّهِ)، لكن تقديم (شُرَكَاءَ) أفاد هذا المعنى، وأفاد معنى آخر هو

(٥٩) سورة الأنعام، الآية ١٠٠.

(٦٠) الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص ٢٨٦-٢٨٧.

المقصود من التركيب النحوي للآية وفيه تتجلى المزية التي هي إحدى ثمار النحو البلاغي، وأحد تجلياته في التقديم والتأخير الحاصل في الآية، وتتجلى هذه المزية في المعنى الثاني للآية الذي يكمن وراء تقديم (شُرَكَاءَ) وتأخير (الجن) ممثل في (الاستنكار)، أي أن الله سبحانه وتعالى يستنكر على المشركين هذا الفعل المتمثل في جعلهم الجن شركاء وعبدوهم مع الله، وبذلك «فإن تقديم الشركاء أولى، لأن المقصود التوبيخ على الشرك بخلاف ما لو أخر»[٦١]، فلا ينبغي أن يُجعل مع الله شريكًا لا من الجن ولا من غير الجن. وهذا المعنى لا يمكن الوصول إليه بالتأخير والاكتفاء بالترتيب الأصلي لعناصر الجملة في الآية والقول: (جَعَلُوا الجِنَّ شُرَكَاءَ اللَّهِ) لأن هذا الترتيب إنما يستفاد منه (الإخبار) فقط الذي هو المعنى الأول، في حين أفاد تقديم (شركاء) في قوله تعالى: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ) المعنى الأول المتمثل في (الإخبار)، وأفاد معه معنى آخر، يمكن اعتباره المعنى الثاني أو معنى المعنى، والمتمثل في (الاستنكار)، ومن ثم فالمزية الفنية وراء تقديم (شركاء) وتأخير (الجن) في قوله تعالى: (وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ) تتجلى أساسًا في (الاستنكار). ومن ثم «فقد حرصت الجملة في القرآن، على أن يكون هذا التقديم، مشيرًا إلى مغزى، دالًّا على هدف»[٦٢].

نخلص مما سبق إلى أن عبد القاهر في دراسته للتقديم والتأخير سواء في الاستفهام الحقيقي، أو الاستفهام التقريري، أو الاستفهام الإنكاري، أو في الخبر سواء المثبت أو المنفي، وما أبرز في ذلك من فروق بين تقديم الفعل وتقديم الاسم أو تقديم الفعل وتقديم الفاعل وتقديم المفعول، دراسة تميزت بالعمق والدقة في بيان المزايا التي تكون وراء كل تركيب فيها تقديم وتأخير، فلم يقف في ذلك عند بيان ما قدم وما أخر فقط، وإنما امتد إلى استخراج المزايا الفنية التي تمثل أحد تجليات النحو البلاغي في باب التقديم والتأخير.

خاتمة:

نستنتج من خلال ما سبقت الإشارة إليه في هذا البحث الخلاصات الآتية:

- إن للعلوم والمعارف في الفكر الإسلامي القديم منطقًا خاصًّا يستمده من المنطلقات الفكرية والخلفيات الفلسفية الخاصة.
- تم التأثر في العالم الإسلامي بعد النهضة بالمناهج التي سلكتها الحضارة الغربية واعتمدتها في التعاطي مع العلوم والمعارف، فظهر التفكيك والتدكيك، وظهر التخصص ففقدت المعرفة الدراسات التكاملية الشاملة.
- إن الفلاح المعرفي والعلمي الذي تنشده الأمة اليوم حسب البحث رهين بقراءة جديدة للأفكار والعلوم: قراءة شمولية

(٦١) البحراني، كمال الدين ميثم (ت٦٧٩هـ)، أصول البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، دار الشروق، ١٩٨١م، ص ٩٩.

(٦٢) بدوي، أحمد أحمد، من بلاغة القرآن، نهضة مصر القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٩٠.

تجديدية تكون نتاج دراسات ابستمولوجية بديعة وبعيدة.

- يستمد التكامل المعرفي مصدره وأسسه من وحدة الهدف، ووحدة الوسائل، حيث نشأت العلوم لخدمة النص القرآني، وكتب العلماء رغبة في محبة الله وطلبًا لرضاه، استمدادًا من وحدانية الله.
- في المصنفات العربية الإسلامية القديمة والحديثة نصوص دقيقة في الأصول المعرفية للعلوم الإسلامية تبين ارتباطها بالإيمان وخدمتها جميعًا للغاية الإيمانية وقيمة التوحيد باعتبارها قيمة مرجعية عليا.
- نشأت حقيقة التكامل المعرفي في التراث الإسلامي مستمدة أصالتها من حقيقة الموسوعية التي ميزت العلماء المسلمين سواء من خلال مختلف العلوم التي ألفوا فيها، أو استحضارهم لدقائق مختلف العلوم في تناولهم لقضية علم معين.
- كانت العلوم اللغوية موحدة متداخلة باعتبارها علوم آلة نشأت لخدمة النص القرآني وحفظه وتوضيح معانيه وألفاظه، فتكاملت فيما بينها لتحقيق الغاية الموحدة.
- أسهمت اللسانيات الحديثة في تفكيك العلوم اللغوية وتدكيكها، فظهرت نظريات جزئية، واهتم اللسانيون بفروع اللغة ومستوياتها، مما أفقد الكثير منهم النظر الصحيح والسليم للظاهرة اللغوية وقضايا الألسن الطبيعية. هذا بالرغم من ظهور اتجاهات لسانية ترى التكامل بين المستويات اللغوية حاجة ضرورية وملحة لفهم أعمق للغة واللسان.
- نشأت علوم اللغة في التراث العربي الإسلامي في ارتباط وثيق بالفلسفة والمنطق وعلوم الدين، ومختلف العلوم من جهة، ومن جهة أخرى حدث ارتباط تداخل بين المستويات اللغة وعلومها.
- بدأ التوجه من جديد نحو التكامل والتداخل المعرفيين في جملة من الكتب الحديثة، خاصة في مجال الفكر الإسلامي، وهو ما ينم عن حس دقيق بخطورة التخصص وأثره على الحياة العلمية للأمة.
- نخلص مما سبق أن عبد القاهر الجرجاني قد أدرك تكاملية العلاقة بين وظيفة علم النحو وعلم البلاغة، لذلك سعى إلى المزج بين الوظيفتين فنتج عنه نحو بلاغي جعله القلب النابض لنظريته في النظم، إذ لم يوظف النحو بالمفهوم الذي انتهى إلى عصره، وإنما سعى إلى ربطه بالمقامات ومقتضيات الأحوال، وبأغراض المتكلمين، وهذه الأمور هي ما تبحث فيه البلاغة، مما أعطى ذلك النحو الذي وظفه كسوة بلاغية فنية تأثيرية.

البيبليوغرافيا:

١- الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس، ت: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

٢- بدوي، أحمد أحمد، عبد القاهر الجرجاني (أعلام

العرب)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٣- بدوي، أحمد أحمد، من بلاغة القرآن، نهضة مصر القاهرة، ٢٠٠٥م.

٤- البحراني، كمال الدين ميثم (ت٦٧٩هـ)، أصول البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، دار الشروق، ١٩٨١م.

٥- ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، قدمه وعلق عليه، أحمد الحوفي، وبدوي طبانه، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

٦- ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف: شرح لكتاب التصريف للإمام أبو علي المازني النحوي البصري، تر: لجنة علمية منها الأستاذان إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٦٠.

٧- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه، محمد التالي، مؤسسة الرسالة، سوريا.

٨- بودرع عبد الرحمن، الأسس المعرفية للغويات العربية، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠١٣م

٩- الجابري محمد عابد، مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط٨.

١٠- حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب.

١١- خفاجي عبد المنعم، والسعدي محمد، وشرف، عبد العزيز، الأسلوبية والبيان العربي، الدار المصرية اللبنانية.

١٢- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٩٧٤م.

١٣- عبد الدايم محمد عبد العزيز، النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السلام للطباع والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ط١، ٢٠٠٦م.

١٤- الطنطاوي علي، في سبيل الإصلاح، دار المنارة للنشر والتوزيع، جدة، ط١-١٩٥٩م، ط٤-١٩٩٦م.

١٥- كزار حسن، اللسانيات الاجتماعية في الدراسات العربية الحديثة، التلقي والتمثلات، دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ط١، ٢٠١٨م.

١٦- لاشين، عبد الفتاح، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية، دار الريخ للنشر.

١٧- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الفاضل، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.

١٨- محمد، أحمد سعد، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في الدرس البلاغي.

١٩- مختار أحمد عمر، علم الدلالة، دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢م.

٢٠- مرزوق، حلمي على، في فلسفة البلاغة العربية (علم المعاني)، دار الفرقان للطباعة والنشر.

٢١- امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية ٢٠٠٤م.

٢٢- ملكاوي فتحي حسن، منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي. الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٨١، ط٢، ٢٠١٦

٢٣- همام محمد، تداخل المعارف ونهاية التخصص في الفكر الإسلامي العربي: دراسة في العلاقات بين العلوم، مركز نماء للبحوث والدراسات، دراسات فكرية (٩)، بيروت-لبنان، ط١، ٢٠١٨م.